التوجيه النحويّ للقراءَات القرآنيَّة في كتاب التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأَزهريّ (ت٩٠٥هـ) (الأَفعال المرفوعة)

Grammatical guidance of the Qur'anic Readings in the book of the declaration of the content of the clarification by Sheikh Khaled Al-Azhari (D. 905 A.H.) (pronounced verbs)

ثامر صبري مجيد
د. صالح علي الشيخ
جامعة المَوصل/ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة/ قسم اللغة العربيَّة

Thamer Sabri Majid
Dr. Saleh Ali Sheikh
University of Mosul / College of Education for Human Sciences/ Department of Arabic Language

salih-alsheikh@uomosul.edu.iq

تاريخ الاستلام ٢٠٢١/٤/٢٥ **تاريخ القبول** ٢٠٢١/٥/٣٠

الكلمات المفتاحية: (الأَفعال، القراءَة، التَّوجيه، الإعراب، الأَزهريّ)

Keywords: :(verbs, read, oriented, parsing , al_azhari)

المُلخَّص

في هذا البحث الموجز تمَّتْ دراسةُ ما ذكرَهُ الشَّيخُ خالدٌ الأَزهريّ(ت٩٠٥هـ) من توجيهٍ للقراءَاتِ القرآنيَّةِ الَّتي قُرِئَتْ الأَفعالُ المضارعةُ فيها بحركةِ الرَّفعِ، والمنهج الَّذي سلكناهُ في الدِّراسةِ هو ذكر الآية القرآنيَّة لموضعِ الشَّاهدِ، ثمَّ تخريج القراءَة من كتُبِ القراءَات السَّبعةِ، أَو العشرةِ، أَو الشَّاذَّة. وبعدَ ذلك نقومُ بإيراد ما ذكرَهُ الشَّيخُ خالدٌ الأَزهريّ من توجيهٍ لمحلِّ الشَّاهدِ فقد كانَ أَحيانًا يتوسَّع في إعرابِ الشَّاهدِ، وأَحيانًا يقتصر على وجهٍ واحد ويتمُّ مناقشة ذلك وذكر توجيهات أُخرى من كتُبِ الاحتجاج ومعاني القرآنِ. إذ تنوَّعتْ القراءَاتُ الَّتي ذكرها على اختلاف أَنواعها ومراتبها سبعيَّة، وعشريَّة، وفوق العشريَّة، وشاذَّة.

وقد تنوَّعتْ الفصولُ الَّتي تنتمي إليها القراءَاتُ القرآنيَّةُ حيثُ جاءَت بعدَ (حتَّى، وأَن) اللتينِ هما من أَدوات النَّصب، وفي جوابِ أَداةِ الشَّرطِ (أَينما)، وبينَ أَداةِ الشَّرطِ (مَن) وجوابه مسبوقًا بحرف العطفِ (ثُمَّ) حيثُ بلغَ عددُ القراءَاتِ ستُّ قراءَاتٍ أربعٌ منها عند الجمهورِ مقروءَة بالنَّصبِ واثنتانِ مقروءَتانِ بالسِّكونِ وجاءَت هذهِ القراءَاتُ في ستَّةِ مواضعَ مختلفةٍ.

Abstract

In this brief study a study was carried out on what Sheikh Khalid Al-Azhari (D. 905 A.H.) mentioned, in terms of guidance for the Qur’anic readings in which the present verbs were read by the movement of the raising. Abnormalities

After that, we will quote what Sheikh Khaled Al-Azhari mentioned in terms of directing the witness's place, as it was sometimes expanded in the witness's interpretation, and sometimes it was limited to one aspect and this is discussed and other directions are mentioned from the books of protest and the meanings of the Qur’an. As the readings he mentioned varied in various kinds, and their ranks were seven, decimal, above decimal, and odd.

The chapters to which the Qur’anic readings belong were varied, as they came after (even, and that) the two are among the tools of the accusative, and in the answer of the condition tool (wherever), and between the conditional instrument (who reciters) and its answer (when) there are six of them preceded by the letter of affection. The audience is read by the accusative and two are read with silence. These readings came in six different places.

أَوَّلاً: الفعل المضارع بعد (حتَّى) .

وفيه شاهدٌ وهو قولُ الله تعالى جلَّ ذكرُهُ:

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾(١).

" وَاخْتلفُوا فِي نصب اللَّام ورفعها من قَوْله تعالى: ﴿يَقُولَ﴾.

فَقَرَأَ نَافِع وَحده ﴿حَتَّى يَقُولُ﴾ رفعا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ نصبا "(٢).

جاءَ توجيه الشَّيخ خالد الأَزهري(ت٩٠٥هـ) لقراءَة الرَّفع موافقًا لمَا ذكرَهُ أَصحابُ كتُب الاحتجاج، فيقولُ: "ويرفع الفعل بعدها إن كان حالا، أو مؤولا بالحال، مسببا عمَّا قبلها، فضلة، تَمَّ الكلام قبله، "نحو: (مرض زيد حتى لا يرجونه). فلا يرجونه حال؛ لأنه في قوة قولك: فهو الآنَ لا يرجى، ومسببا عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض، وفضلة؛ لأنَّ الكلام تَمَّ قبله بالجملة الفعلية، وزاد قيدًا وهو أَنَّ الكلام الَّذي قبل حتَّى تامٌّ المعنى والكلام الَّذي بعده فضلةٌ وقراءة الرَّفع مؤَوَّل بالحال، أي: (حتى حالة الرَّسول، والذين آمنوا أنهم يقولون ذلك) حينئذ. وفائدة تأويله بالحال، تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها. وإنما وجب رفع الفعل بعد (حتَّى) عند إرادة الحال، حقيقة أو مجازًا، لأنَّ نصبه يؤدي إلى تقدير (أنْ) وهي للاستقبال، والحال ينافي الاستقبال "(٣).

و " كان الكسائي(ت١٨٩هـ) يقرؤُها دهرا رفعا ثمَّ رجع فنصب "(٤).

وللفعلِ المضارعِ الَّذي بعدَ حتَّى " وجهان فِي العربية: (نصب، ورفع). فأمَّا النصب فلان الفعل الَّذي قبلها مما يتطاول كالترداد. فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بحتى وهو فِي المعنى ماضٍ. فإذا كان الفعل الَّذي قبل حَتَّى لا يتطاول وهو ماضٍ رفع الفعل بعد حَتَّى إذا كان ماضيا "(٥).

ولكلٍّ من النَّصب والرَّفع " وجهان: فأحد وجهي النصب: إلى أن، والثاني: كي، وأحد وجهي الرفع أن يكون الفعل قبله ماضيا، نحو: مشيت حتى أدخل البصرة، أي: مشيت فدخلت البصرة. والثاني: يكون ما بعده حالا، نحو: مرض حتى لا يرجونه، وقيل: إنّ ما بعد (حتى)

---

(١) سورة البَقرة، الآية : ٢١٤.

(٢) السبعة في القراءات: ١٨١، وينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٧، وتحبير التيسير في القراءات العشر: ٣٠٤، والمبسوط في القراءات العشر: ١٤٦، ومعاني القرآنِ للفرَّاء: ١/ ١٣٢.

(٣) التَّصريح بمضمون التَّوضيح : ٣١٨/٤ – ٣١٩، وينظر: أَوضح المسالك: ١٧٦/٤.

(٤) جامع البيان في القراءات السبع: ٢/ ٩١٢.

(٥) معاني القرآن للفرَّاء: ١/ ١٣٢– ١٣٣.

يقتضي أن يكون بخلاف ما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿وَلا جُنُباً إِلَّا عابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾[١]. وقد يجيء ولا يكون كذلك نحو ما روي:﴿إنّ اللهَ تعالى لا يملّ حتى تملُّوا﴾[٢] لم يقصد أن يثبت ملالا لله تعالى بعد ملالهم "[٣].

قَالَ الْمُحَقِّقُونَ مَعْنَاهُ لَا يُعَامِلُكُمْ مُعَامَلَةَ الْمَالِّ فَيَقْطَعُ عَنْكُمْ ثَوَابَهُ وَجَزَاءَهُ وَبَسْطَ فَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ حَتَّى تَقْطَعُوا عَمَلَكُمْ "[٤].

والمثال الأوَّل في حالة الرَّفع "على أن السير والدخول جميعا قد مضيا أي سرت إلى أن أدخلها. وهذا غاية وعليه قراءة من قرأ بالنصب، والوجه الآخر في النصب في غير الآية سرت حتى أدخلها أي كي أدخلها، والوجهان في الرفع سرت حتّى أدخلهما أي سرت فأدخلها وقد مضيا جميعا أي كنت سرت فدخلت ولا تعمل حتّى ها هنا بإضمار؛ أن لأن بعدها جملة فعلى هذه القراءة بالرفع والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى "[٥].

وفي قولِ " أبي علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ): أَنَّ "من نصب فالمعنى: وزلزلوا إلى أن قال الرسول. وما ينتصب بعد حتى من الأفعال المضارعة على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى إلى، وهو الّذي تحمل عليه الآية. والآخر: أن يكون بمعنى كي، وذلك قولك: أسلمت حتى أدخل الجنة، فهذا تقديره: أسلمت كي أدخل الجنة "[٦].

" وبالنصب وهو اختيار أبي عبيد وله في ذلك حجّتان: إحداهما عن أبي عمروٍ(ت١٥٤هـ): قال: (زلزلُوا) فعل ماض، و (يقول) فعل مستقبل فلما اختلفا كان الوجه النصب، والحجة الأخرى حكاها عن الكسائي(ت١٨٩هـ)، قال: إذا تطاول الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل"[٧] .

" وأمَّا قراءة مَن قرأ: بالرفع، فالفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكون إلّا فعل حالٍ، ويجيء أيضاً على ضربين: أحدهما: أن يكون السبب الذي أدّى الفعل الذي بعد حتى قد مضى، والفعل المسبّب لم يمض، وحكيت الحال التي كانوا عليها، والوجه الآخر من وجهي

---

(١) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٢) صحيح الإمام البخاريّ (بَاب أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ أَدْوَمُهُ): ١/ ١٧، وينظر: صحيح الإمام مسلم: ٢/ ١٨٨،.

(٣) المفردات في غريب القرآنِ: ٢١٨.

(٤) شرح الإمام النَّوويّ على صحيح الإمام مسلم: ٦/ ٧١.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٠٨.

(٦) الحجَّة للقرَّاء السبعة: ٢/ ٣٠٦.

(٧) إعراب القرآن للنَّحَّاسِ: ١/ ١٠٧.

الرفع: أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا، نحو: سرت حتى أدخلها، فالدخول متصلٌ بالسّير بلا فصل بينهما، كما كان في الوجه الأول بينهما فصلٌ. والحال في هذا الوجه أيضاً محكيّة، كما كانت محكية في الوجه الآخر "[1]، وحُجَّة مَن قرأ بالرَّفْع " أَنَّهَا بِمَعْنى (قَالَ الرَّسُولُ) على الْمَاضِي وَلَيْسَت على الْمُسْتَقْبل وَإِنَّمَا ينصب من هَذَا الْبَاب مَا كَانَ مُسْتَقْبلا نحْوَ قَوْله تعالى: ﴿وَلا جُنُباً إِلَّا عابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾[2] فَرفع (يَقُول) ليعلم أَنه مَاض، وَمَن قَرَأَ بِالنّصب وحجَّتُهم أَنَّهَا بِمَعْنى الِانْتِظَار وَهُوَ حِكَايَة حَال الْمَعْنى (وزلزلوا إِلَى أَن يَقُول الرَّسُولُ) "[3].

و "مَن رفع (يَقُولُ)؛ فَلِأَنَّهُ فعلٌ قد ذهب وانقضى وَإِنَّمَا الْخَبَر عَن الْحَال الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الرَّسُول فِيمَا مضى فالفعل دَال على الْحَال الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا فِيمَا مضى فحتى دَاخِلَة على جملَة فِي الْمَعْنى وَهِي لَا تعْمل فِي الْجمل "[4]، و" يَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَزُلْزِلُوا فَقَالَ الرَّسُولُ ؛ فَالزَّلْزَلَةُ سَبَبُ الْقَوْلِ، وَكِلَا الْفِعْلَيْنِ مَاضٍ فَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ حَتَّى "[5].

وَ " أَمَّا وَجه من نصب فانه جعل حَتَّى غَايَة بِمَعْنى إِلَى أَن فنصب بإضمار أَن وَجعل قَول الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام غَايَة لخوف أَصْحَابه؛ لَان زلزلوا مَعْنَاهُ خوفوا فَمَعْنَاه وزلزلوا إِلَى أَن قَالَ الرَّسُول فالفعلان قد مضيا "[6]، و "باعتبار ما قبلها مستقبلا من غير اعتبار تكلم، نحو قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ فإن قول الرسول وإن كان ماضيًا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصه علينا، إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم "[7]،

وَالتَّقْدِيرُ: إِلَى أَنْ يَقُولَ الرَّسُولُ فَهُوَ غَايَةٌ، وَالْفِعْلُ هُنَا مُسْتَقْبَلٌ حُكِيَتْ بِهِ حَالُهُمْ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْمُضِيِّ "[8]، " وكما لا يمكن النَّصب حينئذٍ؛ لأَنَّ (حتَّى) تنصبُ ما بعدها في إحدى حالتَين: إمَّا أَن تكونَ غائيَّة، أَو تكونَ للتَّعليل، ولا يمكن أَن تكونَ (حتَّى) هنَا غائيَّة؛ لأَنَّ قولَ الرَّسول صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ومَن معهُ ليسَ غايةً لزِّلزال، كما أَنَّهُ ليسَ علَّةً لهُ، وإِنَّما كلٌّ منهما حالٌ وقعَ في الزَّمنِ الماضي "[9].

---

(١) الحجَّة للقرَّاء السَّبعة: ٢/ ٣٠٦ – ٣٠٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٣) حجّة القراءات: ١٣١.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٢٦.

(٥) التبيان في إعراب القرآن:١/ ١٧٢، وينظر: إملاء ما مَنَّ به الرَّحمنُ: ١/ ٩١.

(٦) مشكل إعراب القرآن:١/ ١٢٧.

(٧) التَّصريح بمضمون التَّوضيح : ٣١٨/٤.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٧٢.

(٩) ما انفرد بهِ كلٌّ من القرَّاء السَّبعةِ وتوجيهه في النَّحْوِ العربي: ٣١، وينظر: شرح المفصَّل: ٢٤٦/٤.

والآية محلُّ الشَّاهد حكاية عن نبيّ مع قومِه قبلَ الرَّسولِ مُحَمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ " ففي ذكر قصص الرُّسل، وتفريقه، وتنوعيه، تقوية لقلب الرسول صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعزاء له على ما يلقاه من أذى قومه، وما كان محمَّدٌ صلَّى الله عليه وسلم بدعًا من الرسل، فهم جميعا عذبوا وكذبوا واضطهدوا:﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ (١).

وهكذا ما انفكَّ القرآنُ يتجدد نزوله مهونا على الرَّسولِ صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الشدائد، مسليا له مرة بعد مرة، محبِّبًا إليه التأسي بمن قبله من الرُّسل "(٢).

ثانيًا: الفعل المضارع بعد (أَن).

وفيه شاهدانِ موضعينِ مختلفينِ، أَمَّا الموضعُ الأَوَّلُ فقولُهُ جلَّ ذكرُهُ:

﴿وَالْوالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ﴾(٣).

أَمَّا محلُّ الشَّاهد في هذه الآية الكريمة فهو قولُهُ تعالى:﴿أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ﴾.

فـ " قَرَأَ الْجُمْهُورُ: أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ بِالْيَاءِ مِنْ: أَتَمَّ، وَنَصْبِ (الرَّضَاعَةِ) " ونصب (يُتِمَّ).

وقرِىء: ﴿أَنْ يُتِمُّ﴾ بضمِّ الْمِيمِ، وَنَسَبَهَا النَّحْوِيُّونَ إِلَى مُجَاهِدٍ(ت٣٢٤هـ) "(٤).

جاءَ توجيهُ الشَّيخ خالد(ت٩٠٥هـ) لقراءَة الرَّفع بأَنَّ " غالبية لهجات العرب تميل إلى إعمال (أَن) المصدريَّة والبعض يهملها قياسًا على عدم إعمال (ما) المصدريَّة، وإلي هذا أشار الناظم بقوله:

وَبعضُهُم أَهمَلَ أَنْ حَملًا عَلَى مَــا أُختِهَــا حَيــثُ اســتَحَقَّتْ عَمَــلًا "(٥).

فـ قوله: " (حملا): أي: بالحمل على ما بجامع أن كلا منهما حرف مصدري ثنائي، وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو: ﴿كما تكونوا يولّي عليكم﴾(٦). قال الدَّماميني(ت٨٢٧هـ): " ولا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرًا ونظمًا "(٧).

---

(١) سورة البَقرة، الآية: ٢١٤.

(٢) مباحث في علوم القرآنِ للشيخ صبحي الصالح: ٥٣.

(٣) سورة البَقرة، الآية: ٢٣٣.

(٤) البحر المحيط في التفسير: ٤٩٨/٢-٤٩٩، وينظر: مختصر الشّواذ لابن خالويه: ٢١.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح: ٢٩٥/٤.

(٦) معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي ١/ ٢١٠.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٣/ ٤٢٠-٤٢١،

" ورفع المضارع بعدها كقراءة مجاهد (لمن أراد أن يتمُّ الرَّضاعةَ) تشبيها لها بما المصدرية عند البصريين، وعلى أنها المخففة من الثقيلة عند الكوفيين كذا قالَ ابن مالك وابن الأنباريّ"(١).

" وإذا وليها مضارع مرفوع، وليس قبلها علم أو ظن، فمذهب البصريين أنها أن المصدرية، أهملت حملاً على ما أختها. ومذهب الكوفيين أنها المخففة "(٢).

" وَزعم الْكُوفِيُّونَ أَنَّ (أَنْ) هَذِه هِيَ المخففة من الثَّقِيلَة شَدَّ اتصالها بِالْفِعْلِ وَالصَّوَاب قَول الْبَصرِيين إِنَّهَا أَن الناصبة أهملت حملا على مَا أُخْتهَا المصدرية "(٣).

"والذي يدلُّ على ضعف عمل "أن " الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بما؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن "ما " تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أَنَّك تقول: يعجبني أن تفعل فيكون التقدير: يعجبني فعلك، كما تقول: يعجبني ما تفعل فيكون التقدير: يعجبني فعلك، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل، ولهذا السببِ أُهملَتْ "(٤).

و " قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعة من العرب، يهملون (أن) المصدرية كما أن عامَّة العرب يهملون (ما) المصدرية فلا ينصبون بها (٥)"، " فأحياناً لا ينُصبُ الفعلُ بعدَها، وهي لغةٌ قبيلةِ طيء، وعليها جاءتُ قراءةُ رفع ﴿أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾، ومنه قولُ الشاعرِ(٦):

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّـــي السَّـــلاَمَ وَأَلاَّ تُشْـــعِرَا أَحَـــدَا.

وقيل: لم تعملْ حملاً لها على "ما " المصدرية، لاشتراكِهما في المعنى و (ما) المصدرية غير عاملة لعدم اختصاصها (٧)".

"وَقيل لَا وَأَن الْمَرْفُوع بعْدهَا الْفِعْل مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة لَا المصدرية وَعَلِيهِ الْكُوفِيُّونَ (٨)".

---

(١) ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: ١٦٤٢/٤.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢٠.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٢/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٢/ ٤٥٨-٤٥٩، وينظر: شرح الكافية الشافية:٣/ ١٥٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٣/ ١٢٣٨.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١/ ٣٨٩.

(٦) لم ينسب البيت لشاعر معين في جُلِّ كتب اللغةِ والنَّحْو ينظر: خزانة الأدب: ٨/ ٤٢٠.

(٧) الحدود في علم النحو: ٤٦٤، وينظر: شرح المفصل: ٢٢٤/٤-٢٢٥و٨٦/٥-٨٧.

(٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٣٦٢.

و "في قوله: (أن تقرآن) حيث أهملت فيه أن عن العمل حملًا لها على أختها ما المصدرية، وهذا من قبيل قراءة رفع الميم في (أَنْ يُتِمَّ)، وزعم الكوفيون أنَّ (أن) هذه هي المخففة

من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل "(١).

وقالَ أبو الفتحِ(ت٣٩٢هـ): " سَأَلت أَبَا عَليّ(ت٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنهُ فَقَالَ: هِيَ مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة إِلَّا أَنه خفف من غير تعويض وعن أحمد بن يحيى قال شبّه (أن) بـ (ما) فلم يُعملها كما لم يُعمل ما في صلتها وهذا مذهب البغداديين وفي هذا بعد وذلك أنَّ (أن) لا تقع إذا وصلت حالا أبدا إنما هي للمضي أو الاستقبال، وما إذا وصلت بالفعل فكانت مصدرا فهي للحال أبدا. قال أبو عليّ الفارسيّ(ت٣٧٧هـ) وأولى أن المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة (٢)". " وَأما قَول بَعضهم أَن الأَصْل أَن يتموا بِالْجمعِ فَحسن؛ لِأَن الْجمع على معنى من نحْوِ قولِه تعالى: ﴿وَمِنْهُم من يَسْتَمِعُون﴾(٣) وَلَكِن أظهر مِنْهُ قَول الْجَمَاعَة إِنَّه قد جَاءَ على إهمال أَن الناصبة حملا على أُخْتهَا (مَا) المصدرية "(٤).

" والقول بأنَّ أصله (يتمون)، وهو منصوب بحذف النون، وحذفت الواو للتسكين لفظًا، واستصحب ذلك خطا. والجمع باعتبار معنى (مَن)، تكلف (٥)". و إِهمال (أَن) المصدريَّة عن العملِ على لهجة بعض القبائل العربية، فلا ينصب بها المضارع برغم استيفائها شروط نصبه٠فالأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها، والاقتصار على الإعمال حرصا على الإبانة، وبعدا عن الإلباس(٦).

---

(١) شرح الشواهد الكبرى: ١٨٦٠/٤، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/ ٤٥٩.

(٦) ينظر: النحو الوافي: ٤/ ٢٨٤.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٩٠، وينظر: سرُّ صناعة الإعراب: ٢/ ٥٤٩.

(٣) سورة يونس، الآية: ٤٢.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢٠٩/٢، وينظر: أَوضح المسالك إِلى ألفيَّة ابن مالك؛ ١٥٦/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: ٣/ ٤٢٠-٤٢١.

(٥) التَّصريح بمضمون التَّوضيح: ٢٩٦/٤.

" وهذا الذي أوردناه من رفع الفعل بعد (أن) بلا فصل ما كان قبل (أن) فيه فعل قلبي فهي (أن) المخفَّفة من الثقيلة، وما كان قبلها فعل غير قلبي فهي عند الكوفيين المخفَّفة من الثقيلة، وعند البصريين هي الناصبة للمضارع، أهملت حملاً على (ما) أختها "[١]، ويُتوصلُ إلى معرفة (أَن المصدريَّة) بصحَّة تأْويلها مع الفعلِ الَّذي بعدها بمصدرٍ صريح، وهذا لا يصحُّ مع المخفَّفة الَّتي يقع بعدها فعلٌ دالٌّ على علم بينها وبين الفعل فاصل بحرف تنفيس، أَو نفي، أَو قد، أَو لو، وقد لا يُفصلُ بينها وبين الفعل فاصل ففي هذهِ الحالة يجوز أَن تكونَ (أَن) مصدريَّة ناصبة والفعل بعدها مرفوع والراجح عند جمهور النَّحْويين عند عدم الفصل مصدريَّة(أَن) مع عملها النَّصب في الفعلِ الَّذي بعدها وعند بعضِ العرب تكون غير عاملة[٢]. ورأْي البصريين هو الرَّاجحُ عندَنَا في توجيهِ قراءَة الرَّفعِ وذلك لصحَّة تأْويل (أَنْ) مع الفعلِ الَّذي بعدها بمصدرٍ صريح، وهذا غيرُ ممكن مع أَنِ المخفَّفة.

وفيما يتعلَّقُ بمعنى الشَّاهد عند أَهل المعاني وأَحكام القرآن فقد " نصَّ على أن الحولين إتمام الرضاعة، ولفظ الإتمام، يمنع إمكان الزيادة عليه في الحكم المتعلق بما قبل التمام أي: ذلك وقت لتمام الرضاعة وليس بعد تمام الرضاعة رضاع "[٣].

وفي هذا " دليل على أن إرضاع الحولين ليس حتما بل هو التمام ويجوز الاقتصار على ما دونه والآية تدل على وجوب الرضاعة على الأم لولدها. وقد حمل ذلك على ما إذا لم يقبل الرضيع غيرها "[٤].

" وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي فَائِدَةِ هَذَا التَّقْدِيرِ عَلَى قَوْلَيْنِ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مَعْنَاهُ إِذَا وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أَرْضَعَتْ حَوْلَيْنِ، وَإِنْ وَلَدَتْ لِتِسْعَةِ أَشْهُرٍ أَرْضَعَتْ وَاحِدًا وَعِشْرِينَ شَهْرًا، وَهَكَذَا تَتَدَاخَلُ مُدَّةُ الْحَمْلِ وَمُدَّةُ الرَّضَاعِ، وَيَأْخُذُ الْوَاحِدُ مِنْ الْآخَرِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَقَلِّهِ، وَأَكْثَرُهُ مَحْدُودٌ بِحَوْلَيْنِ مَعَ التَّرَاضِي بِنَصِّ الْقُرْآنِ [٥]".

أَمَّا الموضعُ الثَّاني فقولُهُ تعالى جلَّ ذكرُهُ:

﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِما يَعْمَلُونَ﴾[٦].

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٦٧/٥.

(٢) ينظر: إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك: ٧٦٦/٢-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩.

(٣) أحكام القرآن للكيا الهراسي:١/ ١٩٢.

(٤) نيل المرام من تفسير آيات الأحكام: ٩٣.

(٥) أحكام القرآن لابن العربي: ١/ ٢٧٣.

(٦) سورة المائدة، الآية :٧١

" وَاخْتلفُوا فـي رفـع النُّون ونصـبها مـن قَوْلِـه تعـالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ فَقَرَأَ ابْـن كثير(١٢٠هـ) وَنَافِع(ت١٦٩هـ) وَعَاصِم(ت١٢٧هـ) وَابْن عَامر(١١٨هـ): ﴿أَلاَّ تَكُونَ﴾ بنصب النُّـونِ "[١]، و " قـرأ أبـو عمـرو(ت١٥٤هـ) وحمـزة(ت١٥٦هـ) والكسـائي(ت١٨٩هـ) ويعقوب(ت٢٥٨هـ) وخلف ﴿أَلَّا تَكُونُ﴾ برفع النُّونِ "[٢].

وما يخصُّ توجيه الشَّيخ خالدٍ الأَزهريّ(ت٩٠٥هـ) فقد جاء توجيههُ موافقًا لرأْي جمهور النَّحاةِ الَّذي يعتمد على معنى الفعلِ السَّابق لـ(أَن) فيجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة إجراء للظن على أصله، من غير تأويل، و النصب هو الأرجح، لأن التأويل في خلاف الأصل، ولهذا الترجيح أجمعوا عليه أي على النصب في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[٣] بحذف النون، واختلفوا في(تَكُونُ) من قولِه تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٤]بالنَّصب والرَّفع؛ لوجود الفصل بين (أن)، والفعل بـ(لا) [٥].

ويجوز في (تكونُ) الرَّفع والنَّصب؛ لأَنَّ المعنى يعود لزمن الماضي، ولوجود الفاصل بوسطة (لا) النافية بين (أَن) والفعل كقولك: إن الرجل ليصادقك حَتَّى لا يكتمك سرا، ترفع لدخول (لا) إذا كان المعنى ماضيا. والنصب مع دخول لا جائز، وإذا ألقيت منه (لا) لم يقولوه إلا نصبا وذلك أن (ليس) تصلح مكان (لا) فيمن رفع بحتّى و فيمن رفع بـ (أن) وكل موضع حسنت فِيهِ (ليس) مكان (لا) فافعل به هذا: الرفع مرة، والنصب مرة. فإذا كانت (لا) لا تصلح مكانها (ليس) فِي (حَتَّى) ولا فِي (أَن) فليس إلَّا النصب[٦].

" فـ (تَكُونُ) مرفوعة على ضمير الهاء، كأنه قال: (أَنَّه لا تكون فتنة)، ومن نصب (تكونُ) فعلى إعمال (أَن) فيها ولا تمنع (لا) النصب أن يعمل في الفعل [٧]". "

قال سيبويه(ت١٨٠هـ) : حسبت أن لا تقول ذاك أي حسبت أنه قال: وإن شئت نصبت. قال أبو جعفر النَّحَّاس(ت٣٣٨هـ): الرفع عند النحويين في حسبت وأخواتها أجود وإنما صار الرفع

---

(١) السبعة في القراءَات: ٢٤٧، وينظر: جامع البيان في القراءَات السَّبع: ٣/ ١٠٢٩.

(٢) المبسوط في القراءات العشر: ١٨٧، وينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٥، وتحبير التيسير في القراءَات العشر: ٣٤٨.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٢.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٧١.

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٤/٣٠٢-٣٠٣، وينظر: أَوضح المسالك: ٤/ ١٦١.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١/ ١٣٥-١٣٦.

(٧) مجاز القرآن لأَبي عبيدة: ١/ ١٧٤.

أجود؛ لأنَّ حسبت وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت وإنما يجوز النصب على أن تجعلهنّ بمنزلة خشيت وخفت هذا قول سيبويه في النصب " (١).

و " قال أبو منصور الأَزهريّ(ت٣٧٠هـ): من رفع فله وجهان: أحدهما: أن يجعل (لا) بمعنى (ليس)، المعنى: أن ليس تكُونُ فتنة،

والوجه الثاني بإضمار الهاء، المعني: أنَّه لا تكونُ فتنة، وأمَّا مَن نصب فهو وجه الكلام؛ لأن (أن) و (أن لا) تنصبان المستقبل " (٢).

وعندَ أبي علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ): الأفعال على ثلاثة أضرب: فعل يدلّ على ثبات الشيء واستقراره، وذلك نحو العلم والتيقّن والتبيّن، والتثبّت، وفعل يدلّ على خلاف الاستقرار والثبات. وفعل يجذب مرّة إلى هذا القبيل، وأخرى إلى هذا القبيل، فالنَّوعُ الأَوَّل يأْتي بعده أنّ الثقيلة، ولو استعملت الناصبة للفعل بعد ما معناه العلم واستقرار الشيء لم تكن وفقه فتباينا وتدافعا، وأمّا ما كان معناه ما لم يثبت ولم يستقر، فنحو: أطمع وأخاف، فهذه ونحوها تستعمل بعد الخفيفة الناصبة للفعل، وأمّا النَّوع الثَّالثُ الَّذي يتذبذبُ بينَ البابَينِ فنحو: حسبت، وظننت وزعمت، فهذا النحو يجعل مرّة بمنزلة أرجو وأطمع من حيث كان أمرا غير مستقر، ومرة يجعل بمنزلة العلم من حيث استعمل استعماله ومن حيث كان خلافه، والشيء قد يجري خلافه في كلامهم نحو: عطشان وريّان(٣).

فـ " مَن رفع تكون جعل أَن المخففة من الثَّقِيلَة وأضمر مَعهَا الْهَاء وَتَكون خبر أَن وَجعل حسبوا بِمَعْنى أيقنوا لِأَن أَن للتَّأْكِيد والتأكيد لَا يجوز إِلَّا مَعَ الْيَقِين فَهُوَ نَظِير وعديله وَأَن فِي مَوضِع نصب بِحَسب وسدت مسد مفعولي حسب تَقْدِيره أَنه لَا تكون فتْنَة، وَمن نصب تكون جعل أَن هِيَ الناصبة للْفِعْل وَجعل حسب بِمَعْنى الشَّك لِأَنَّهَا لم يتبعهَا تَأْكِيد لِأَن أَن الْخَفِيفَة لَيست للتَّأْكِيد إِنَّمَا هِيَ لأمر قد يَقع وَقد لَا يَقع فالشك نَظِير ذَلِك وعديله والمشددة إِنَّمَا تدخل لتأكيد أَمر قد وَقع وَثَبت فَلذَلِك كَانَ حسب مَعَ أَن الْمُشَدّدَة لليقين وَمَعَ الْخَفِيفَة للشَّكّ "(٤).

" فإن سُبِقت (أَن) بظنٍّ فوجهان إن كان فعل ظن جاز فيها الأمران، وجاز في الفعل بعدها الرفع والنصب بالاعتبارين، إلا أن النصب هو الأكثر وَهُوَ الْأَرْجَح ؛ ولذلك أُجمِعَ عليه في

(١) إعراب القرآن للنَّحَّاس: ١/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) معاني القراءَات للأزهريّ: ١/ ٣٣٧، و ينظر: حجَّة القراءَات: ٢٣٣.

(٣) ينظر: الحجة للقرَّاء السَّبعة: ٣/ ٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٣٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٥٢.

قولِه تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾[١] وقرئ بالوجهين: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٢].
وإن كان العامل فيها غير العلم والظن وجب أن تكون الناصبة للفعل نحو: أريد أن تفعل"[٣]
" وَ(لَا)، وَ(السِّين) عوض من حذف تَشْدِيد (أَن) وَلَو وَقع قبل أَن فعل لَا يصلح إِلَّا لغير الاثبات لم يجز فِي الْفِعْل إِلَّا النصب نَحْو قَوْلك: طمعت أَن تقوم، وأشفق أَن تقوم هَذَا لَا يجوز فِيهِ إِلَّا النصب بعد (أَن) وَلَا تكون أَن مَعَه مُخَفَّفَة من الثَّقِيلَة "[٤].
" قَالَ أَبُو حَيَّان الأَندلسيّ(ت٧٤٥هـ) وَلَيْسَ فِي الْوَاقِعَة بعد الشَّك إِلَّا النصب وَفِي الْوَاقِعَة بعد فعل خوف تَيَقّن مخوفه نَحْو خفت أَلا تقوم وَخفت أَلا تكرمني قَولَانِ أصَحهمَا جَوَاز الرَّفْع كَمَا بعد الظَّن "[٥].

ثالثًا: القراءَات الواردة في جوابِ الشَّرط .

وفيه شاهدانِ لهما أَكثرُ من قراءَة في موضعينِ مختلفينِ. أَمَّا الموضعُ الأَولُ فقولُه تعالى جلَّ ذكرُهُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾[٦].
قرأَ الجمهور:﴿يُدْرِكْكُمُ﴾ بكافٍ واحدة مشدَّدة، " وَقَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ[٧]: (يُدْرِكُكُمْ) بِرَفْعِ الْكَافَيْنِ" [٨].
أَمَّا توجيهُ قراءَة رفع(يُدرِكُ) عندَ الشَّيخِ خالدٍ الأَزهريّ(ت٩٠٥هـ) فرفع جواب الشَّرط بعد الشَّرط المضارع ضعيف اتِّباعًا لرأْي ابن مالك(ت٧٦٥هـ) " ووجه ضعفِه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط. فكان القياس عملها في الجواب. وتخريجه عند سيبويه(ت١٨٠هـ) والمبرد (ت٢٨٥هـ) قياسًا على قولِ أَبي ذؤَيب الهذليّ[٩] ضعيف . وهو قولُهُ:

فقِيلَ تحمَّلْ فوقَ طَوقِكَ إِنَّهَا مُطبَّعةٌ مَن يأْتِهَا لا يَضيرُهَا.

---

(١) سورة العنكبوت، الآية:٢.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٧١.
(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٢٣٥.
(٤) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٣٣-٢٣٤.
(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٣٦١، وينظر: ارتشاف الضَّرب من لسان العرب: ٤/١٦٤٠.
(٦) سورة النِّساء، الآية: ٧٨.
(٧) طلحة بن سليمان السَّمَّان، يُنظرُ ترجمتُهُ: غاية النهاية في طبقات القرَّاء: ١/ ٣٤١.
(٨) البحر المحيط في التفسير: ٣/٧١٦، وينظر: مختصر الشَّواذ من كتاب البديع لابن خالويه: ٣٣.
(٩) ينظر: ديوان أبي ذؤيب الهذليّ: ١١٤.

لأنَّ التقديم والتأخير يُحوِجُ إلى جواب، وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسألة؛ لأن الغرض أنه الجواب"(١).

فيلاحظ من تضعيف الشَّيخِ خالدِ الأَزهريّ (ت٩٠٥هـ) لهذه الأَراء ميلُهُ إِلى تضعيف رفع جواب الشَّرط بعد فعل الشَّرط المضارع وأَنَّ الأَصل هو الجزمُ.

و" اختلف النحويُّون في تخريج قراءَة الرفع، فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم وجواب الشرط محذوف، وذهب الكوفيُّون والمبرِّد(ت٢٨٥هـ) إلى أنه على تقدير الفاء وهو الجواب، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير، ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط؛ ضعف عن العمل في الجواب " (٢).

فهذهِ ثلاثةُ أَراء في الفعل المضارع المرفوع الَّذي يقعُ جوابًا للشَّرط، ولكن جاءَ في الشِّعر فعلِ الشَّرط مضارع وجوابُهُ مضارع مرفوع قالَ الشَّاعرُ (٣):

" يــا أقــرعُ بــن حــابس يــا أقــرعُ إنـــك إن يُصـــرَعْ أخـــوك تُصـــرَعُ.

وإليه الإشارة بقوله: ورفعه بعد مضارع وهن أي: ضعيف. فهذا على رأْي ابن مالك(ت٧٦٥هـ) فإن قلتَ: فهل يطرد أم يخصُّ بالضرورة؟ قلتُ: نصُّوا على أنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيبويه(ت١٨٠هـ)، فإنه قال: وقد جاء في الشعر " (٤). فـ(تُصرَعُ) على رأْي سيبويه في تقديرهِ مُقدَّمًا على أَداة الشَّرط وفعله وهو رأْي شيخه الخليل(ت١٧٠هـ) " فتقول: إِن تأتني ترفع آتِيك ترفع لِأَنَّك تقدم وتؤخر تُرِيدُ آتِيك إِن تأتني فتقدير قَولَ الشَّاعِر يُرِيد: إِنَّك تصرع إِن يصرع أَخُوك فَقدم وَأخر "(٥).

" فمذهبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّ تصرعُ خبر إِنَّ وَالشّرط معترض بَينهمَا وَجَوَابه محذوفٌ أَغْنى عَنهُ مَا قبلَه، ومذهبُ المبرِّد(ت٢٨٥هـ) هُوَ خبر مُبْتَدأ مَحْذُوف أَي فأنتَ تصرعُ "(٦)، وعنَد أَبي بركات الأَنباريّ(ت٥٧٧هـ) " فلا حجَّة لهم فيه أَي للكوفيين في هذا البيتِ؛ لأَنَّه إِنَّما نَوَى به التقديم وجعله خبرا لـ(إِنَّ) لأجل ضرورة الشعر، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا

---

(١) التَّصريح بمضمون التَّوضيح: ٤/٣٨٠-٣٨١، وينظر: وينظر: أَوضح المسالك: ٤/٢٠٨-٢٠٩.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٢٨٠، وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٥٥٨-٥٥٩.

(٣) ينظر البيت: خزانة الأدب: ٨/ ٢٠، والكتاب: ٣/ ٦٧.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٢٨٠، وينظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٧.

(٥) الجمل في النحو: ١٩٨.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٥٩.

حجة فيه، وفعل الشرط إذا كان ماضيًا نحو: (إن قمتَ أقومُ) فإنه يجوز أن يبقى على رفعه؛ لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط تُرِكَ الجواب على أول أحواله وهو الرفع " [١].

وَ" قال ابن مجاهد(ت٣٢٤هـ): وهذا مردود في العربية، قال أبو الفتح(ت٣٩٢هـ): هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم. ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى؛ وذلك أنه على حذف الفاء، كأَنَّهُ قالَ: (فيدركُكُم الموتُ) " [٢].

و " ذهب المبرِّدُ(ت٢٨٥هـ) إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصل سيبويه(ت١٨٠هـ) بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو: إنَّك في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه، فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير "[٣].

فـ " أيْنَ كلمة (وظيفيَّة) ظرف مكان للشَّرط يجزم فعلين وتُزاد بعده (ما) فلا تكفّه عن العمل"[٤].

" وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم وأجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا، استدلالا بقوله تعالى: ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ على قراءة الرفع، وهي شاذة "[٥].

" وقال ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ): في (إن تزرني أزرك) الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل (إن) كقولهم: طعامك إن تزرنا نأكل، وتقديره: طعامك نأكل إن تزرنا. انتهى " [٦]. وأَمَّا " قَول الزَّمَخْشَرِيّ(ت٥٣٨هـ) فِيمَن رفع (يدْرِكُ): إِنَّه يجوز كَون الشَّرْط مُتَّصلا بِمَا قبله أَي: (وَلَا تظْلَمُونَ فتيلا أَيْنَمَا تَكُونُوا) وَهَذَا مَرْدُود بِأَن سِيبَوَيْهِ وَغَيره من الْأَئِمَّة نصّوا على أَنه لَا يحذف الْجَواب إِلَّا وَفعل الشَّرْط مَاض، وَأما قَول أبي بكر فِي كتاب الْأُصُول إِنَّه يُقَال: (آتيك إِن تأتني) فنقله من كتب الْكُوفِيّين وهم يجيزون ذَلِك لَا على الْحَذف بل على أَن الْمُتَقَدّم هُوَ الْجَواب وَهُوَ خطأ عِنْد أَصْحَابنَا لِأَن الشَّرْط لَهُ الصَّدْر "[٧].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢/ ٥١٤.

(٢) المحتسب: ١/ ١٩٣.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٢٨١، وينظر: الكشَاف: ٥٣٧/١.

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة:١/ ١٤٥.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١١.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٢٨١.

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢٠١/٢.

و ﴿يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ " أَيْ: يَنْزِلُ بِكُمُ الْمَوْتُ، وَالْبُرُوجُ: الْحُصُونُ وَالْقِلَاعُ، وَالْمُشَيَّدَةُ: الْمَرْفُوعَةُ الْمُطَوَّلَةُ، قَالَ قَتَادَةُ: مَعْنَاهُ فِي قُصُورٍ مُحَصَّنَةٍ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: مُجَصَّصَةٍ، وَالشَّيْدُ: الْجِصُّ "(١)، " وقال السَّديُّ: هي قصور بيض في السماء الدنيا مبنية. وقيل المشيدة المطوَّلة والمشيدة مخففة المعمولة بالشيد وقيل المشيدة على التكثير يقع للجميع "(٢).

وأَمَّا الموضعُ الثَّاني فقولُهُ تعالى جلَّ ذكرُهُ:

﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٣).

في الآيةِ الكريمةِ السَّابقةِ قراءَتانِ لقولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ﴾.

فقد قرأَ الجمهورُ بجزمِ (يُدْرِكْهُ)،

وَقَرَأَ النَّخَعِيُّ(٤) وَطَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ(٥): (ثُمَّ يُدْرِكُهُ) بِرَفْعِ الْكَافِ(٦).

فأَمَّا توجيه الشَّيخِ خالدٍ الأَزهريّ(ت٩٠٥هـ) فلم يبدِ رأْيًا لقراءَة الرَّفعِ واكتفى بذكرِ رأي الكوفيين بإجراءِ (ثمَّ) مجرى الفاء، والواو، فيقولون: إن تأتني ثم تحدثني أكرمك. بنصب تحدثني. واحتجوا بقراءة بعضهم بنصب (يدركَه)، والجزمِ قراءة الجماعة، وأَنَّ البصريين لم يثبتوا لقراءَة الرَّفعِ حكما لندورها (٧).

فعلى قراءَة الجزم يكون الفعل معطوف على فعل الشَّرط، وعلى قراءَة الرَّفع يكون على الإستئْناف، فهو مقطوع عمَّا قبلهُ أَيْ: (ثُمَّ هُوَ يُدْرِكُهُ) (٨).

" ولا يجوز أن يكون جوابا؛ لأَنَّ (ثُمَّ) يبعد الثاني معها من الأول والفاء يقرب فيها الثاني من الأول والجواب فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ " (٩).

---

(١) تفسير البغوي: ٢/ ٢٥٢.

(٢) معاني القرآن للنَّحَّاس: ٢/ ١٣٤.

(٣) سورة النِّساء، الآية: ١٠٠.

(٤) تنظر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القرَّاء: ١/ ٢٩-٣٠.

(٥) تنظر ترجمته: غاية النهاية في طبقات القرّاء: ١/ ٣٤٣.

(٦) البحر المحيط في التفسير: ٤/٤٤، وينظر: الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/ ٥٥٧، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/ ١٩٥.

(٧) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤/٣٩٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/١٣٩.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن:١/ ٣٨٥.

(٩) إعراب القرآن للنَّحَّاس: ١/ ٢٣٥.

" قال أبو الفتح(ت٣٩٢هـ): ظاهر هذا الأمر أن (يُدرِكُهُ) رفع على أنه خبر ابتداء محذوف، فعطف الجملة التي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله، فهما إذن جملة "، فكأنه عطف جملة على جملة "[١].

" وقيل: رَفْعُ الكافِ منقول من الهاء، كأنه أراد أن يقف عليها، ثم نقل حركة الهاء إلى الكاف فصار (يُدرِكُهُ) إلَّا أن فيه غموضًا وصنعة " [٢].

ممَّا سبقَ منَ الأَراء يتبيَّنُ أَنَّ رفعَ (يُدرِكُهُ) لهُ ثلاثُ حالاتٍ إعرابيَّة الأَوَّلُ الإستئْناف، والثَّاني نقل حركةُ الهاءِ إلى الكافِ، والثَّالث في محلِّ رفع خبرٍ لمبتدأٍ محذوف.

و" إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط وجوابه جاز جزمه عطفا على فعل الشرط ونصبه بإضمار إن، وامتنع الرفع إذ لا يصحُّ الاستئناف قبل الجزاء "[٣]، " ويجوز رفع ما بعد الواو، على تقدير مبتدأ، وفيه ضعف، فحذف الواو، عند إرادة الحال، هو المشهور"[٤].

و " فِي الآيةِ إخْبَارٌ بِوُجُوبِ أَجْرِ مَنْ هَاجَرَ إلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ لَمْ تَتِمَّ هِجْرَتُهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ خَرَجَ مُتَوَجِّهًا لِفِعْلِ شَيْءٍ مِنْ الْقُرَبِ أَنَّ اللَّهَ يُجَازِيهِ بِقَدْرِ نِيَّتِهِ وَسَعْيِهِ وَإِنْ انْقَطَعَ دُونَهُ كَمَا أَوْجَبَ اللَّهُ أَجْرَ مَنْ خَرَجَ مُهَاجِرًا وَإِنْ لَمْ تَتِمَّ هِجْرَتُهُ "[٥].

" فكلُّ مَن شرع في عمل من أعمال الخير، ثم عجز عن إتمامه بموت أو عجز بدني أو عجز مالي أو مانع داخلي أو خارجي، وكان من نيته لولا المانع إكمالُه فقد وقع أجره على الله"[٦].

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١/ ١٩٥.

(٢) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٣٣/٢، وينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١/ ١٩٦، والدُّرُّ المصونُ:٤/ ٨٢-٨٣.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك: ٣/ ١٢٨٦.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٠١/٣.

(٥) أحكام القرآن للجصاص: ٣/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٦) القواعد الحسان لتفسير القرآن: ١٣٧.

الخاتمة

في نهاية هذا البحث يمكن الإشارة إلى أبرز النَّتائج الَّتي تمَّ التَّوصّل لها الَّتي تُعدُّ بمثابةِ المحاور الرَّئيسة حولَ البحث .

١- بلغَ عددُ القراءَات الَّتي تمَّت دراسةُ توجيهها ستُّ قراءَاتٍ أربعٌ منها عند الجمهورِ مقروءَة بالنَّصبِ واثنتانِ مقروءَتانِ بالسِّكونِ وجاءَت هذهِ القراءَاتُ في ستَّةِ مواضعَ مختلفةٍ.

٢- أَوردَ الشَّيخ خالد الأزهريّ القراءَات القرآنيَّة على اختلاف أَنواعها متواترة، وشاذَّة، ونادرة ومنفردة كانفراد نَافِع وَحده برفع ﴿ **يَقُولُ**﴾، . وقراءة: ﴿**أَنْ يُتِمُّ**﴾ بضمِّ الْمِيمِ، وَنَسَبَهَا النَّحْوِيُّونَ إِلَى مُجَاهِدٍ(ت٣٢٤هـ).

٤- استدلَّ الشَّيخ خالد الأزهريّ بلهجات بعض القبائل منها لغةٌ قبيلةِ طيء في إِهمال عمل (ما)، وعليها جاءتُ قراءةُ رفع ﴿أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾

٥- لم يتقيّد المصنّف في توجيهه للقراءَة بآراء مدرسة معيَّنة وإِنَّما أَحيانًا كان موافقًا لآراءِ البصريين، وأَحيانًا أُخرى للكوفيين وفي بعض المواضع لم يرجح بين أَيّ اتّجاهٍ.

٦- كثير من القراءَات الَّتي تمَّت دراسة توجيهها وردت في شرح أَوضح المسالك أَيضًا.

٧- لا يتوسع المصنّف في ذكر أَوجه إِعراب القراءَة محلّ الشَّاهدِ.

ثبت المصادر

الكتب المطبوعة:

❖ أحكام القرآن لابن العربي، القاضي محمَّد بن عبد الله أبو بكر بن العربي الاشبيلي المالكي (٥٤٣هـ)، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

❖ أحكام القرآن للجصاص أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمَّد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٠٥هـ.

❖ أحكام القرآن للكياالهراسي، علي بن محمَّد بن علي، أبو الحسن الطبري المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (٥٠٤هـ)، تحقيق: موسى محمَّد علي وعزة عبد عطية، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.

❖ ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

❖ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمَّد بن عوض بن محمَّد السهلي، أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

❖ إعراب القرآنِ، أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل النحاس،(٣٣٨)،تحقيق د.زهير غازي زاهد، الناشر عالم الكتب، سنة النشر ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م،مكان النشر بيروت.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين عبد الرحمن بن محمَّد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمَّد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمَّد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت .

❖ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر بيروت، د. ط ، ١٤٢٠هـ.

❖ التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمَّد البجَّاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه د. ط، د. ت.

❖ تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمَّد بن محمَّد بن يوسف (٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمَّد مفلح القضاة، دار الفرقان – الأردن – عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

❖ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، د. ت.

❖ التصريح بمضمون التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقَّاد (٩٠٥هـ)، تحقيق: د. عبد الفتَّاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربيّ، الطبعة الأُولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

❖ تفسير البغوي(معالم التنزيل في تفسير القرآن)، محيي السنة ، أبو محمَّد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (٥١٠هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .

❖ التيسير في القراءَات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ)، المحقق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

❖ جامع البيان في القراءات السَّبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨– ٢٠٠٧ م.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

❖ حاشية الصبَّان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمَّد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

❖ حجَّة القراءات عبد الرحمن بن محمَّد، أبو زرعة ابن زنجلة (٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة، د. ط، د. ت.

❖ الحجَّة للقرَّاء السَّبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (٣٧٧هـ)، تحقيق، بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

❖ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق، عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

❖ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العبَّاس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمَّد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د. ت.

❖ السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

❖ سرُّ صناعة الإعراب، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

❖ شرح الرَّضي على الكافية: ضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م جامعة قاريونس.

❖ شرح الكافية الشافية، محمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،الطبعة الأولى، د. ت .

❖ شرح المفصَّل للزّمخشريّ، موفّق الدِّين يعيش بن علي بن يعيث الموصلّيّ(ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأُولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .

❖ صحيح الإمام البخاريّ، محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاريّ، أبو عبد اللهِ، تحقيق: محمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ..

❖ صحيح الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج بن مسلم القشيري النيسابوريّ، دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة . بيروت، د. ط، د. ت .

❖ غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمَّد بن محمَّد بن يوسف (ت٨٣٣هـ) ج، برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، د. ط، د. ت .

❖ غرائب القرآنِ ورغائب الفرقانِ، نظام الدين الحسن بن محمَّد النيسابوري، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م .

❖ القواعد الحسان لتفسير القرآن، أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (١٣٧٦هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

❖ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

❖ الكتاب الفريد في إعراب القرآنِ المجيدِ، المنتجب الهمذاني (٦٤٣ هـ)

❖ تحقيق: محمَّد نظام الدّين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

❖ الكشّاف عن حقائق غوامض التَّنزيلِ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار اللهِ (٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

❖ ما انفرد بهِ كلٌّ من القرَّاء السَّبعةِ وتوجيهه في النَّحْوِ العربيّ، د. عبد القادر الهيتي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الأُولى، ١٩٩٦م .

❖ مباحث في علوم القرآنِ للشَّيخ صبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة والعشرون، ٢٠٠٠م .

❖ المبسوط في القراءات العشر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ١٩٨١م.

❖ مجاز القرآنِ ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصريّ (٢٠٩هـ)، تحقيق: محمَّد فواد سزكين الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ.

❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د. ط، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

❖ مختصر في شواذّ القرآنِ من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ط، د. ت .

❖ المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمَّد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ.

❖ معاني القراءَاتِ، محمَّد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصور (٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م

❖ معاني القرآنِ للفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبد اللهِ بن منظور الديلمي الفرّاء(٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النّجاتي، محمَّد علي النَّجار، عبد الفتَّاح إسماعيل الشلبي، دار المصريَّة للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.

❖ معاني القرآنِ للنَّحَّاس: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

❖ معجم الشيوخ: أبو الحسين محمَّد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداويّ (٤٠٢هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السَّلام تدمري، مؤسسة الرّسالة، دار الإيمان، بيروت – طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ .

❖ معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (١٤٢٤هـ) عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

❖ مغني اللبيب عن كُتُب الأَعاريب، لابن هشام الأَنصاريّ(ت٧٦١هـ)، تحقيق : مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الطَّلائِع، د. ط، د. ت .

❖ المفردات في غريب القرآنِ، أبو القاسم الحسين بن محمَّد المعروف بالراغب الأصفهانى (٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ .

❖ المنهاج شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجَّاج، أبو زكريَّا محيي الدين يحيى بن شرف النوويّ (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ .

❖ النَّشر في القراءَات العشر، شمس الدين أبو الخير محمَّد ابن الجزريّ، (٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمَّد الضَّبَّاع (١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، د. ط، د. ت

❖ نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، أبو الطيب محمَّد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (١٣٠٧هـ)، تحقيق: محمَّد حسن إسماعيل، أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م .

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت .